رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

المدى

http://www.almadapaper.com Email: almada@almadapaper.com

العدد(1705) السنة السابعة - السبت (23) كانون الثاني 2010

اليـــوم في

مجلس الرئاسة يدعو إلى اجتماع رباعي لبحث قرارات المساءلة والعدالة

□ بغداد-المدى

عقد مجلس رئاسة الجمهورية اجتماعا برئاسة رئيس الجمهورية جلال طالباني وبحضور نائبيه الدكتور عادل عبد المهدي والاستاذ طارق لهاشمي، مساء امس وجرى في الاجتماع الذي عقد في مقر اقامة الرئيس طالباني، التباحث حول مجمل القضايا المفصلية في البلاد، فضلا عن مناقشة قرارات هيئة المساءلة والعدالة، حيث تم التأكيد على ضرورة تطبيق القانون على الجميع بهذا الخصوص.

وادلى رئيس الجمهورية عقب اللقاء بتصريح صحفي مقتضب قال فيه:

"اجتمع مجلس الرئاسة وتباحث في موضوع الاوضاع العراقية الحالية وموضوع المساءلة والعدالة فتقرر الدعوة الى اجتماع للرئاسات الاربع، رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ورئاسة مجلس النواب ورئاسة القضاء للعمل المشترك من أجل ايجاد حل وفق القانون والدستور، بحيث يطبق القانون على الجميع، وكذلك بحثنا في موضوع ضرورة العمل من أجل ان تجري الانتخابات في موعدها المقرر، واذا كانت هنالك اسباب قانونية تقتضي مدة التدقيق، نرجو ان تؤجل القضايا الى ما بعد الانتخابات. هذا هو جوهر الموضوع.

أكد أن هناك مئات الآلاف من العراقيين أرغموا على الانتماء لحزب البعث

طالباني: أنا ضد الاجتثاث لكنني ملتزم بالدستور

□ بغداد – المدى

قال الرئيس العراقي جلال طالباني خلال مؤتمر صحافي في بغداد اليوم انه وجه رسالة الى المحكمة الاتحادية لمعرفة الموقف من شرعية هيئة المساءلة والعدالة لاجتثاث البعث وقانونية قراراتها بمنع ٥١١ مرشحا و١١ كيانا سياسيا من خوض الانتخابات التشريعية المقررة في السابع من آذار المقبل.

واشار الى ان مجلس النواب لم يوافق مؤخرا على هيئة جديدة للمساءلة والعدالة لتحل محل اللجنة الوطنية العليا لاجتثاث البعث الملغاة عام ٢٠٠٧.

واوضح ان الرئاسة العراقية ترغب في معرفة ما اذا كانت القرارات الاخيرة لهيئة المساءلة قانونية ام لا. وقال ردا على سؤال توجهت به المدى حول توقيت اصدار قرارات الاجتثاث انه شخصيا ضد الاجتثاث لكنه ملتزم بالدستور الذي يمنع ممارسة انصار صدام للعمل السياسي. واشار الى ان صدام هو الذي اجتث البعث وقتل قادته وعناصره الجيدة وحوله الى حزب يمجد سلطته ودكتاتوريته.

واوضح ان هناك مئات الالاف من العراقيين ارغموا على الانتماء لحزب البعث من اجل الحصول على وظائف او مكاسب معيشية وهؤلاء لايمكن معاقبتهم او احتسابهم على النظام السابق. وقال انه التقى مع بعثيين خارج العراق ودعاهم الى المشاركة في العملية السياسية لكنهم رفضوا ذلك.

مشيرا الى ان قائد جناح حزب البعث المقيم في سوريا حاليا يونس الاحمد كان حرا طليقا بعد سقوط النظام السابق ولم يتعرض له احد. ونفى اعتقال اي بعثي لمجرد انه بعثي وقال ان المعتقلين منهم هم ممن ارتكبوا جرائم ضد العراقيين. لكنه رفض وصف قرارات هيئة المساءلة بالاجحاف لانه ملتزم بالدستور.

ورفض طالباني تهجير بعض محافظات الجنوب للبعثيين لمجرد انهم بعثيين وقال انه مستعد للدفاع عن اي منهم اذا كان بريئا من اي مخالفات قانونية. واضاف انه يعرف ان صالح المطلك رئيس جبهة الحوار الوطني الذي شملته قرارات الاجتثاث لم يكن بعثيا صداميا وكذلك الكثير من السياسيين والعسكريين البعثيين لانهم تخلوا عن بعثيتهم قبل سقوط النظام باكثر من ١٠ سنوات وتعاونوا مع فصائل المعارضة السابقة ضد صدام. وايد اشتراك البعثيين الذين عملوا ضد صدام في الانتخابات المقبلة. ورفض طالباني اعتبار ان اكثر المنوعين من الانتخابات هم من السنة وقال بالعكس ان اكثرهم من الشيعة، كما قال رئيس الوزراء المالكي. وشدد بالقول انه لايقبل باي اساءة لاي سني مشيرا الى وجود قوى وشخصيات واحزاب سنية تعمل ضمن العملية السياسية الحالية. ونفى ان تكون الجامعة العربية او الاتحاد الاوروبي قد هددا بمقاطعة العملية السياسية في العراق اذا لم تلغ قرارات الحرمان من الانتخابات. وقال انه كان يتمنى التعامل مع قضية البعثيين مثلما تعاملت معهم سلطات كردستان حين اعلنت العفو عن المتعاونين مع النظام السابق. لكنه قال ان البعثيين هم الذين يرفضون الاعتذار عما ارتكبوه ضد الشعب مشيرا الى ان عزة الدوري الذي يقود جناحا في حزب البعث مازال يهدد باسقاط النظام في العراق وقيام سلطة بديلة عنه. وفي جانب اخر من المؤتمر الصحافي اوضح طالباني انه لم يطلب من رئيس الوزراء نوري المالكي تنفيذ احكام الاعدام بالمدانين من اركان النظام السابق وانما اشار في خطاب له الى عدم السماح بتدخل اي جهة في هذا الموضوع.

وقال انه لايستطيع توقيع تنفيذ احكام اعدام نظرا لانه يتولى منصب نائب رئيس الاشتراكية الدولية مما يمنع عليه ذلك واوضح انه خول نائبه عادل عبد المهدي بالتوقيع على تنفيذ احكام الاعدام. وحول تنفيذ حكم الاعدام بالمسؤول العراقي السابق علي حسن المجيد في مدينة حلبجة الكردية التي اعطى اوامره نهاية ثمانينات القرن الماضي بقصفها بالاسلحة الكيمياوية اوضح ان الامر عائد الى وزارة العدل لتقرر ذلك.

وقال انه تنازل عن حقه الشخصي في مقاضاة رئيس كتلة جبهة التوافق النائب ظافر العاني لاتهامه له بالخيانة والعمالة موضحا ان العاني اتصل به وقدم له اعتذارا عن تصريحاته ضده. وأكد ثقته في عدم تأجيل الانتخابات او عرقلتها.

تفاصيل المؤتمر الصحافي ص3

الساعدي: ائتلاف المالكي لم يستبعد البعثيين من قائمته

□ بغداد/ المدى

تقوم هيئة النزاهة بتدقيق اسماء المتقدمين الى الانتخابات وستنشرها في وقت لاحق بحسب ما اعلنه رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب الشيخ صباح الساعدي.

واضاف الساعدي في تصريح لـ(المدى) امس الجمعة انه "لغاية الان لم تستكمل الهيئة كامل تقريرها، ولكن هناك ٦٥٠٠ اسم قيدت ضدها مؤشرات، ومن ضمنهم وزراء ووكلاء وزارات ومدراء عامون، بما فيهم وزير الدفاع عبد القادر العبيدي الذي ظهر اسمه في القائمة الاولى للمشمولين بالاجتثاث".

وتابع: "توقعنا ان يتم رفع اسمه من قائمة اجتثاث البعث بفعل ضغوطات سياسية وهذا ما حصل بهدف الضغط على القوى الامنية في الاقتراع الخاص الذي يسبق الانتخابات العامة لكسب اصوات القوى الامنية البالغة نحو ٣٠٠ الف صوت لصالح جهة معينة".

ويشار الى ان هيئة المساءلة والعدالة كانت قد اعلنت عن اجتثاث ١١ كياناً سياسياً و٥١١ مرشحاً للانتخابات المقرر اجراؤها في السابع من اذار المقبل، وسببت ازمة كبيرة بسبب شمول شخصيات رئيسية في كيانات انتخابية بالاجتثاث. وأخذت القضية أبعاداً اخرى، مع طلب رئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق التراجع عن قرار شطب المشمولين بالاجتثاث وبما يمهد لمشاركتهم في الانتخابات النيابية.

واشار الساعدي الى ان "ترشيح عبد القادر العبيدي الى الانتخابات ضمن قائمة رئيس الوزراء خالف شعارات ائتلاف دولة القانون باستبعاد الوزراء الامنيين عن الانتخابات كوزير الدفاع ووزير الامن الوطني شيروان الوائلي، اما المخالفة الثانية فهي عدم استبعاد البعثيين من الترشح للانتخابات"، وتابع "رأينا العديد من البعثيين ضمن قائمة ائتلاف دولة القانون، لذا ادعو الى استبعاد الوزراء الامنيين والبعثيين ايضا، كما ان على مفوضية الانتخابات اتخاذ اجراءاتها لضمان حرية التصويت، ومنها حرية تصويت القوى الامنية".

مقبرة جماعية جديدة في كربلاء بمنطقة سيدة جودة .. أ.ف.ب

نجل مؤسس حزب الدعوة: دخولي العملية السياسية يهدف الى إصلاح السلبيات

□ بغداد / السومرية نيوز

قال جعفر الصدر نجل المرجع الديني الشيعي الراحل محمد باقر الصدر أن عودته إلى العراق ومشاركته في الانتخابات ضمن قائمة ائتلاف دولة القانون التي يتزعمها رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي تأتي "لإنجاح وإصلاح" العملية السياسية في البلاد.

ويعد جعفر الصدر الابن الوحيد للمرجع الديني الراحل محمد باقر الصدر الذي أسس حزب الدعوة الإسلامي في عام ١٩٥٧ والذي اعدم في العراق في عام ١٩٨٠ مع شقيقته من قبل معارضته لسياسية نظام صدام حسين.

وأوضح الصدر في حديث لـ"السومرية نيوز" أن "عودته إلى العراق حاليا ومشاركته في الانتخابات جاءت بعد توفر الأجواء المناسبة للمشاركة في العملية السياسية في البلاد"، مؤكدا أن ابتعاده عن العمل السياسي خلال السنوات الماضية جاء "لأسباب عدة منها شخصية وبعضها يتعلق بالوضع العام في العراق الفترة الماضية".

وأضاف الصدر أن مشاركته في الانتخابات ضمن قائمة ائتلاف دولة القانون "تهدف لدعم النجاحات التي حققتها الحكومة العراقية الحالية في عدد كبير من المجالات فضلا عن أنها تهدف إلى إصلاح السلبيات في العملية السياسية".

وتخرج الصدر من كلية الحقوق في مدينة النجف وعمل عام ٢٠٠٠ كوكيل في مدينة قم الإيرانية للمرجع الديني محمد صادق الصدر والد زعيم التيار الصدري الذي اغتيل في عام ١٩٩٩، وقامت السلطات الإيرانية بعد فترة بإغلاق مكتب الصدر في مدينة قم لأسباب غير معروفة، الأمر الذي دفعه إلى الانتقال إلى العاصمة اللبنانية بيروت والمكوث فيها.

جاك سترو: الحرب على العراق أصعب قرار اتخذته في حياتي لكنه الأفضل

□ المدى / وكالات

دافع وزير الخارجية في حكومة رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير جاك سترو أمس عن قراره بتأييد الحرب على العراق الذي قادته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣. وقال سترو، وهو وزير العدل في الحكومة البريطانية الحالية وكان دعامة رئيسية للحكومات التي شكلها حزب العمال منذ عام ١٩٩٧، في مذكرة للجنة العامة للتحقيق في حرب العراق: "اعتقدت في ذلك الوقت وما زلت أعتقد أننا اتخذنا أفضل القرارات التي كان يمكن اتخاذها في تلك الظروف". وأضاف في بيان مطول أصدره قبل مثوله أمام لجنة التحقيق التي تضم خمسة أشخاص أمس "فعلنا ذلك بدأب واستنادا إلى أفضل الأدلة التي كانت متاحة لدينا في ذلك الوقت"، حسبما أفادت به وكالة "رويترز". ووصف سترو القرار بخوض الحرب في مواجهة احتجاجات عامة حاشدة كواحد من أكثر القرارات إثارة للانقسام طوال حياته السياسية. وأقر بأن الفشل في العثور على أسلحة دمار شامل في العراق بعد الإطاحة بصدام حسين قوض الثقة. وكان براون وزيرا للمالية في عهد بلير ويواجه أيضا انتقادات لقراراته بشأن الإنفاق على الدفاع حيث يقول منتقدوه إنها أعاقت العمليات البريطانية في العراق وأفغانستان.

بعد بيانات متبادلة بين الصدر والحكيم

بوادر انشقاق مبكر في الائتلاف الوطني

□ بغداد – سيناء عزيز

أكدت مصادر مقربة من التيار الصدري ان السيد مقتدى الصدر يدرس مقترحات وضعها مستشاروه لاتخاذ موقف حاسم ازاء التطورات الاخيرة التي انعكست سلبا على علاقة التيار الصدري برئيس المجلس الاسلامي الاعلى وانصاره حيث هاجم الاخير فصائل المقاومة متهما اياها بمجموعات القتلة غير الواضحة المعالم.

وأكد مصدر مقرب من الصدر في تصريح خص به "المدى" ان "الصدر وفي اول رد فعل ازاء التصريحات التي ادلى بها رئيس المجلس الاسلامي عمار الحكيم في بيروت والتي هاجم فيها المقاومة ودعا الى مشاركة البعثيين في العملية السياسية ، لم ترق لقيادة التيار الذي وجد في تلك التصريحات بوادر انقلاب استباقي على البرنامج السياسي الذي يعتمده الائتلاف الوطني والذي شارك في وضع بنوده التيار الصدري باعتباره احد اهم مكونات الائتلاف "واوضح المصدر الذي اشترط عدم ذكر اسمه ان "التصريحات التي اعلن عنها الحكيم في بيروت اثارت حفيظتنا وكان لابد من رد سريع على مواقف الاخوة في المجلس الاسلامي وتذكيرهم بالتوجهات الوطنية التي يشدد التيار على ضرورة اعتمادها فضلا عن تذكيرهم بالدماء الزكية التي اهدرها البعث ازاء اعمال العنف التي كان ينفذها بعض ازلامه باستهداف الابرياء في العراق" وتابع "نطالب لا بل ونصر على ضرورة استصدار بيان رسمي يوضح الاسباب التي دعت الى الادلاء بمثل تلك التصريحات فضلا عن سحب الاتهامات التي وجهت الى المقاومة الشريفة "واضاف المصدر ان "تباين مواقف زعيمي التيارين "الصدر، الحكيم" انما يؤسس لانشقاق مبكر قد يكشف عنه خلال الايام المقبلة اذا لم يبادر المجلس الاسلامي الى تصحيح ما اعلن في بيروت "واستدرك "قد يكون الانسحاب من تشكيلة الائتلاف الخيار الاخير الذي يلجأ اليه التيار سيما وانه يتمتع بقاعده شعبية كبيرة اي ان انسحابه لن يقلل من حظوظ فوزه بنسب جيدة خلال الانتخابات النيابية المقبلة".

ويرى مراقبون ان "انشقاقا مبكرا سيعلن عنه ازاء تصاعد الانتقادات بين ابرز قيادات الائتلاف الوطني.وكان الحكيم قال في كلمة له في مؤتمر عقد في بيروت "ان سبب عدم تبني المقاومة العراقية بشكل كامل من قبله يرتبط بالمقاومة المسلحة فإننا نقاوم ونثمن المقاومة في لبنان وفلسطين إلا أن المشكلة في العراق أنه لا توجد أطراف واضحة أو رموز لهذه المقاومة. ففي لبنان مثلا نجد من يتكلم باسم المقاومة أما في العراق فهناك أشخاص يتبنون عمليات يقتل فيها الأبرياء. لسنا ضد مبدأ المقاومة ولكننا لم نجد كيانا يبرز هذا الدور ويعبر عن نفسه".وعن دور حزب البعث في العراق اشار الحكيم الى أن هذا الحزب كيان محظور في الدستور ولا مجال للانفتاح عليه أو التفاوض معه ضمن العملية السياسية لكنه فصَل بين أركان وقيادات النظام البعثي وبين مليون ومائتي ألف مواطن عراقي "ساقتهم ظروف الحياة إلى التوقيع على ورقة هذا الحزب الدكتاتوري".

مشيراً إلى أن هؤلاء مدعوون شأن غيرهم إلى المشاركة في العملية السياسية.

ويخشى مراقبون ان ينتقل الخلاف بين الصدر والحكيم الى قواعد تياريهما.

والتيار الصدري والمجلس الاسلامي الاعلى يعتبران من القوى الرئيسية المنضوية في الائتلاف العراقي الوطني الذي اعلن في اب الماضي لخوض الانتخابات التشريعية المقبلة في اذار المقبل . ويضم الائتلاف الوطني أضافة الى المجلس الاعلى والتيار الصدري كل من تيار الإصلاح الوطني وكتلة التضامن وحزب الدعوة جناح العراق ومنظمة بدر الجناح العسكري للمجلس الأعلى ومجلس إنقاذ الانبار والمؤتمر الوطني العراقي وشخصيات ليبرالية وأخرى دينية.

المجلس الأعلى ينفي مهاجمة الحكيم للمقاومة

اصدر المجلس الاسلامي الاعلى في وقت لاحق البيان التالي جاء فيه:نسب الى سماحة السيد عمار الحكيم رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي القول بأن ((المقاومة العراقية هم مجموعة من القتلة)) وتوضيحا لحقيقة ماقاله سماحته في معرض اجابته على سؤال حول المقاومة العراقية نذكر التالي :

ذكر سماحته : نحن لسنا بالضد من مبدأ المقاومة لأنها حق من حقوق الشعوب ولكن المشكلة في العراق هي ان بعض الاطراف التي ترفع هذا الشعار سبق وان تبنت عمليات قتل الابرياء من المواطنين العراقيين عبر التفجيرات والمجازر الجماعية مما يشكك في صدقية شعاراتهم.

دون ان يتعرض سماحته الى التعميم في هذا التوصيف أو النيل من كيانات وشخصيات معروفة لاينطبق عليها هذا الوصف واشار الى ان المقاومة الواضحة والمعروفة المناهج والايدلوجيات والشخصيات هي محل احترام وتقدير .

لجنة النزاهة في مجلس النواب تطالب باحالتهم للقضاء وابعادهم من العمل السياسي

مرشحون للبرلمان المقبل يقدمون شهادات دراسية مزورة بينهم شخصيات معروفة

□ بغداد: احمد علاء

شددت لجنة النزاهة في مجلس النواب على احالة المستبعدين من خوض الانتخابات التشريعية المقبلة الذين قدموا وثائق مزورة لاثبات حصولهم على شهادات دراسية الى القضاء ومحاكمتهم بصورة علنية.

وقال عضو اللجنة النائب كمال الساعدي لـ "المدى": "المرشح الذي قدم شهادة مزورة يجب ان لا نكتفي بإبعاده من خوض العملية الإنتخابية، وانما احالته الى القضاء "متسائلاً:" كيف يمكن ان يؤتمن هذا المرشح الذي لجأ للتزوير في حال فوزه في الانتخابات على مصير البلد" مضيفا:"نحن في لجنة النزاهة نطالب باحالة مزوري الشهادات للقضاء، ويجب كخطوة اولى ابعادهم عن العملية السياسية والمواقع الإدارية التي يشغلونها حاليا، ومن الضروري ان تتعامل جميع القوائم الانتخابية بجدية مع هذا الموقف بعيدا عن المجاملة خدمة للمصالح الوطنية".

وفي الوقت الذي مازال المشهد السياسي ينتظر بترقب مصير المستبعدين من الانتخابات على خلفية إجراءات المساءلة والعدالة، أكدت اوساط برلمانية ان هيئة النزاهة سلمت مفوضية الانتخابات قائمة باسماء عدد كبير من المرشحين قدموا وثائق مزورة عن تحصيلهم الدراسي، وفي هذا الشان قال النائب طه درع السعدي لـ "المدى": "واحدة من الشروط التي يجب ان تتوفر في المرشح للانتخابات ان يكون حائزا على الشهادة الاعدادية، وقسم من المرشحين قدموا شهادات مزورة، وهم لم يكملوا الدراسة الاعدادية، وهذا التصرف يطعن باخلاقية المرشح الذي يرغب في ان يكون ممثلا للشعب في البرلمان، وهل بالامكان التعويل على المزورين في حال تحقيق غاياتهم في الاطمئنان على القرارات المصيرية التي تخص الشعب العراقي، وهل بالامكان منح ثقة الشعب لمن قام بتزوير الشهادة" داعيا الجهات المعنية الى اتخاذ اجراءاتها بحقهم مضيفا :"هيئة النزاهة العامة مسؤولة عن كل الاجراءات الاولية بحق المرشحين المزورين، ولديها القانون الذي يمكن اعتماده ضدهم ، بعد ان تم التأكد بان اعدادا كبيرة من المرشحين قدمت شهادات مزورة من بينها شخصيات معروفة "رافضا الكشف عن اسماء تلك الشخصيات، موضحا:" بعيدا عن كشف الاسماء قدمت شخصيات معروفة وثائق مزورة وستتخذ الإجراءات بحقها، وسيتم استبعادها وليس باستطاعتي الكشف عنها لان الامر يتعلق بمفوضية الانتخابات" مرجحا التعامل بكتمان شديد مع ملف المرشحين المستبعدين بسبب تقديم وثائق دراسية مزورة ، خشية استخدامه في الحملات الدعائية.

وبدوره أكد النائب وثاب شاكر ان القوائم الانتخابية ستكون مضطرة وملزمة بالبحث عن بدائل، وتقديمها الى المفوضية بأقرب وقت ممكن.

البولاني: القوات الأمنية ستسحق أي محاولة انقلابية

□ بغداد/ المدى

كشف وزير الداخلية جواد البولاني عن عقد اجتماعات في دول عربية مجاورة وغيرها بهدف إعادة حزب البعث المنحل إلى العملية السياسية، مشيرا إلى أن الأجهزة الأمنية العراقية قادرة على الوصول إلى تلك الاجتماعات ومعرفة ما يدور في بعض ثناياها.

واكد البولاني في تصريحات صحفية امس الاول أن القوات الأمنية العراقية قادرة على سحق أي محاولة انقلابية، مبينا وجود أكثر من خط حماية ودفاع يساعد المنظومة السياسية على الاستمرار في العملية الديمقراطية وإجراء الانتخابات.

وأضاف وزير الداخلية أن الانقلابات التي يتم الحديث عنها تشبه الانتحار على جدران الأجهزة الأمنية التي استطاعت أن تبني نفسها وثقافتها استناداً إلى القانون والدستور. واستبعد عودة حزب البعث إلى العملية السياسية مشددا إنه ليس في متناول أية قوة القدرة على أن تعيد العراق الى الماضي.

واشار البولاني الى أن التاريخ لن يعيد نفسه، داعيا الجميع إلى الإندماج في العملية الديمقراطية التي قال إنها تحرك المجتمع العراقي في اتجاه التطوير ولا تستطيع أية جهة أن تعيد نظام الحزب الواحد أو حكم الفرد الواحد.

جاهزية قواتنا الامنية .. الارشيف